انما هو حال من الشرعية كليا ويظل كذلك دوما »(٦٧).

هذه الشرعية التي اكتسبتها م. ت. ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني تقودنا الى ابراز حقيقة **وحدة الشعب الفلسطيني** . فهو رغم تمزقه نتيجة احتلال اراضيه الى **تجمعات** متباعدة اضطرت الى الاقامة في اطر جغرافية سياسية منفصلة ، الا انه موجود **كشعب واحد** ذي هوية وطنية ومطامح قومية واحدة . وهذه الحقيقة نستخلصها من تمسك الفلسطينيين — في مختلف تجمعاتهم وتحت تباين الظروف السياسية والاجتماعية التي تخضع لها هذه التجمعات — بشخصيتهم الفلسطينية ورفضهم الاذابة في غيرهم من المجتمعات واستجابتهم السريعة لعملية بعث الكيان الفلسطيني التي عبروا عنها بخلقهم المؤسسات التي تجسد هذا الكيان ذا الشخصية المتميزة ، كما نستخلصها من هذا الامتداد التنظيمي الواسع لفصائل حركة المقاومة الفلسطينية الذي يغطي جميع الساحات التي يوجد فوقها فلسطينيون . وقد اكدت الامم المتحدة في عدد من قراراتها هذا الوجود الوطني للشعب الفلسطيني ونشير في هذا الصدد الى القرار رقم ٢٥٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٠ والقرار رقم ٢٦٧٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨ الصادرين عن الجمعية العامة للامم المتحدة اللذين اعترفا بحق تقرير المصير لشعب فلسطين كما نشير الى القرار رقم ٢٧٨٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦ الذي اقر بحق شعب فلسطين — بجانب شعوب اخرى ذكرها القرار — في النضال من اجل تقرير المصير والتحرر من السيطرة الاجنبية والاستعمارية بجميع الوسائل المنسجمة مع ميثاق الامم المتحدة(٦٨). وان مثل هذه القرارات تؤكد على ان الشعب الفلسطيني له وجود واحد وان قضيته هي **قضية واحدة** وان اضطراره الى الاقامة في اماكن متباعدة لا ينفي وحدة وجوده وقضيته .

ومن هنا نعتبر وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته مدخلا رئيسيا الى رفض ادعاء اية جهة (في ذهننا الملك حسين والانتخابات البلدية في الضفة الغربية المحتلة) حق تمثيل الشعب الفلسطيني طالما ان هذه الجهة لا تعبر عن ارادة الشعب الفلسطيني باجمعه وهي في الوقت نفسه تفتت قضيته الواحدة . وحتى لو استطاعت هذه الجهة ، بأي وسيلة من الوسائل ، انتزاع تفويض من اي تجمع فلسطيني — ضمن اطار جغرافي سياسي معين — بتمثيل هذا التجمع فان مثل هذا الامر لا يخول هذه الجهة حق النطق باسم الشعب الفلسطيني لان التجمعات الفلسطينية الاخرى وبالتالي الشعب الفلسطيني من حيث هو وجود وطني واحد لم يكن معنيا بهذا التفويض .

خلاصة : (١) اذا كانت م. ت. ف. قد ولدت في « احضان مؤتمر القمة » ، كما يحلو التعبير للبعض ، فان هذا لا ينفي على الاطلاق ان المنظمة ، فكرة قبل ان تولد وحقيقة بعد قيامها ، جسدت طموحا فلسطينيا مشروعا لبعث كيانه الوطني المستقل . (٢) ان المنظمة تكتسب شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني ليس من واقع اعتراف الحكومات العربية ، وبعض الدول الاجنبية ، بها فحسب ، وانما تستمد هذه الشرعية ، في المرحلة الراهنة على الاخص ، من كونها ملتقى لارادات الشعب الفلسطيني المجسدة بقواه المنظمة الفاعلة . (٣) ليس لجهة منازعة المنظمة حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، لان ما من جهة بقادرة (في ظل التوزع الجغرافي — السياسي الراهن) على ادعاء النطق باسم الشعب الفلسطيني ، الذي هو وحدة وطنية واحدة ، في مختلف تجمعاته .

---

١ — عدلي جشاد ، **شعب فلسطين في طريق العودة** ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ١٠٣ .

٢ — **المصدر نفسه** ، ص ١٠٤ .

٣ — صحيفة **اخبار الاسبوع** الاردنية ، ٢٢/٥/ ١٩٦٤ .

٤ — **فلسطيننا** ، العدد ١١ ، تشرين الثاني ١٩٦٠ .

٥ — **المصدر نفسه** ، العدد ١٣ ، كانون الثاني ١٩٦١ ، مقال بتوقيع « فتح » .